تركيا وأمننه المسالة الكردية: ما بين التعقيدات الداخلية والتحولات البنيوية في العراق وسوريا

Turkey and securitization of the Kurdish issue: between the internal complications and the structural transformations in Iraq and Syria

عياش بوشريف [1*]، دلال بحري [2]

Ayaeche Boucherif [1], Dallal Bahri[2]

[1] جامعة باتنة 01 (الجزائر)، boucharif@live.fr

[2] جامعة باتنة 01 (الجزائر)، bahri2376@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/24 تاريخ القبول: 2019/4/28 تاريخ النشر: 2019/12/18

ملخص:

تسعى هذه المقالة الى فحص تداعيات انهيار الحكم المركزي في العراق و سوريا على الامن القومي التركي و تخص بالتحديد التهديدات الهوياتية . يبدو ان هذا الفراغ السياسي ما لبث ان تحول الى انكشاف امني لتركيا نتيجة تنامي المطالب الكردية بخلق كيان سياسي جامع للقومية الكردية. ترتب على هذا التحول القيمي في مكانة الفاعلين في الفضاء السياسي للعراق وسوريا تحول ادراكي لدى صانع القرار التركي بتحديد ماهية التهديد الامني الناجم عن بروز كيان كردي مستقل، خاصة انها تعمل على احتواء الحركة الكردية بالداخل. لذا في إطار مفهوم الامن الموسع لمدرسة كوبنهاقن نسعى لتوظيف منهج تحليل النظم لديفيد ايستون لبحث أمن تركيا في سياق المناقشات بشأن فدرلة سوريا على غرار العراق ونشوء كيان كردي مستقل باعتبارها المدخلات، في حين تعتبر اجراءات الامننة كعمليات، وصولا الى المخرجات المتمثلة كيف تحاول الاضطلاع بدور اقليمي يتكيف ومصالحها الجيوسياسية ويطمئن هواجسها الامنية. واخيرا مقارنتها بالمدخلات عبر ما يسمى بالتغذية العكسية.

كلمات مفتاحية: تركيا، انهيار العراق و سورية، الهوية الكردية، الامننة ، المركب الامني .

Abstract:

The The herein Study deals with the effects of the disintegration of central governing in both Iraq and Syria on the Turkish national security,

especially the identity threats. In fact, the political vacuum has soon changed to a security Vulnerability, with the Kurdish claims for an autonomous entity gathering all Kurdish nationals. Moreover, the change of the position of Iraq and Syria in the political space has been followed by a similar change in the perception of the Turkish decision maker. The latter perceives that the real security threat will come from the emergence of an autonomous Kurdish entity, this is why he works to contain the internal Kurdish movement. The author of the article tries to apply the systems theory of David Easton to analyze the Turkish Security in a changing context. Therefore, the Syrian and Iraqi States as well as the emergence of an independent Kurdish entity are taken as inputs, while considering the Turkish securitization procedures like a process, to finish with a Turkish regional role based on geopolitical interests and security fears like outputs. The final step will be the comparison of both input and output by what is known as the feedback process.

Keywords: Turkey, Iraq and Syria disintegrations(implosion), Kurdish Identity, Securitization, Security Complex

*المؤلف المرسل

مقدمة

لقد اثبتت التجربة ان العنف والصراعات المعقدة في كثير من الاحيان تمتد عبر الحدود التي يسهل اختراقها في الدول الضعيفة والفاشلة، والتي غالبا ما تكون غير مجهزة للتعامل مع الاختلافات في الهوية والثقافة. فحيثما تتفكك الدول، فإنها لا تلبث ان تصبح ميادين نزاع لقوى محيطة كثيرا ما يتم الامساك بزمام السلطة فيها عبر اغفال كلي لأمن الجماعات العرقية، لتجد هذه الاخيرة نفسها في وضع الاعتماد على النفس لتحقيق امنها الخاص حيث تصبح الهوية مرجعا للأمن. وهو المشهد الذي يوجد فيه الاكراد نتيجة انهيار الحكم المركزي في العراق ثم سوريا، هذا الوضع البنيوي او ما يعرف بالفوضى الناشئة كان الدافع وراء تنامي المطالب الكردية بخلق كيان سياسي جامع للقومية الكردية. وبحكم التوزيع الجغرافي للأكراد في اقليم أمنى معقد يمتاز بخصائص مماثلة فان اي تحرك لهم ستكون له تداعيات وانعكاسات على بقية الدول عبر تأثير الدومينو.

ترتب على هذا التحول القيمي في مكانة الفاعلين في الفضاء السياسي للعراق وسوريا تحول ادراكي لدى صانع القرار التركي بتحديد ماهية التهديد الامني الناجم عن بروز كيان كردي مستقل، خاصة انها تعمل على احتواء الحركة

الكردية بالداخل. لذا سعت الى تكييف سياستها الخارجية ازاء بؤر النزاع في إطار احتواء اي محاولة لتشكيل كيان كردي مستقل من خلال الاضطلاع بأداء ادوار أكبر في الازمات الاقليمية. لذا نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على الاشكالية التالية: ما هي انعكاسات انهيار العراق وسورية على مسار الامننة التركية للهوية الكردية؟

1/ الاكراد وبنية اقليم الشرق الاوسط:

في سياق تأثير المتغيرات الدولية عرف تشكيل الشرق الاوسط بالمفهوم الحالي بعد حل المسالة الشرقية بين القوى الاوروبية و تقسيم تركة الدولة العثمانية عبر اتفاقية سايكس-بيكو . ادى هذا التقسيم الى تمكين الانتداب الاوروبي من الحكم عن طريق التلاعب بالتوترات، مرسيا في الوقت نفسه الاساس المفضي الى حروب وصراعات اهلية لاحقة. وكون الاكراد يشكلون احد عناصر التنوع الحضاري في المنطقة ، فان اي ترتيبات او تنافس بين القوى في المنطقة كان له تداعيات على استمرارهم في كيان وحدوي جامع ، في حين مصير الاكراد كقومية فقد حسم من خلال التسويات الدولية لمخلفات الحرب العالمية الاولى عبر معاهدة سيفر التي منحتهم حق اقامة دولة قومية ، و هو بند اسقطته معاهدة لوزان ليتوزع حلم الدولة الكردية مع توزيع الاكراد على العديد من الدول الشرق الاوسطية (العراق ، سوريا ، ايران و تركيا) و بدرجة اقل في القوقاز. [1]ليتحول الشمل الكردي الى مجموع اقليات تفصلها حدود سياسية لدول ميزتها مختلفة الانظمة السياسية و متناظرة في التوجه الايديولوجي متنافسة او طموحة للهيمنة الاقليمية مما شكل بيئة اقليمية سمتها التوتر و عدم الاستقرار سواء من حيث التنافس الداخلي لدول اقليم شمال الشرق الاوسط او من حيث نفوذ القوى الدولية و تأثيرها على صيرورة الامن الاقليمي .[2] اذ استميلت الورقة الكردية في النزاعات البينية في الاقليم، حيث وظفت لإثارة النزاعات الداخلية خلال الحرب الباردة على غرار الحرب العراقية الايرانية. او خلال النزاعات البينية اثر ازمة مياه الفرات اذ دعمت سوريا أكراد تركيا، إضافة الى بعدها الدولي حيث تمثل نقطة ارتكاز لعديد من استراتيجيات القوى الدولية في المنطقة . [3]

ففي الوقت الذي ضلت المسالة الكردية تضبط ايقاع العلاقات البينية لدول شمال الشرق الاوسط ، تركيا اخذت مسافة من مجالها الاقليمي متأثرة بالسياسة الكمالية الطامحة في الهوية الغربية عبر عضوية حلف الاطلسي ، نفور سياستها الخارجية عن التورط في الشرق الاوسط جعلها تلعب دور الدولة العازلة ، بهذا المعنى عودة تركيا الى جوارها الجيو حضاري ، او إعادة الارتباط مع الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية أثار أسئلة حول شكل مركب الامن الاقليمي للشرق الأوسط و الدور الذي ستلعبه فيه مع تحول المقاربة التركية من سياسة الانعزال الى التدخل و الانخراط

---

[1] هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، (ترجمة: فاضل جتكر.الرياض:العبيكان.2001).ص.92.

[2] Barry Buzan, Ole Wæver, Regions and powers: the structure of international security (New York: Cambridge University Press.2003.).p.187.

[3] ibid.p.198.

في قضايا الشرق الاوسط [4] . إضافة الى التغيرات الجيوسياسية في البيئة الدولية، هذا التحول كان نتيجة التطورات السياسية في شمال العراق الذي له انعكاسات حيوية مباشرة على تركيا، بسبب تمركز حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق ونزوع اكراد العراق الى تحويل الحكم الذاتي الى دولة مستقلة تهدد بتعزيز الاتجاهات الانفصالية لدى اكراد الاناضول. وفي هذا السياق ينظر **بوزان** الى الأمن انه ظاهرة علائقية، حيث يرى **انه** لا يمكن أن يفهم الأمن القومي لدولة معينة دون فهم نموذج الترابط الامني للدول التي هي مندمجة فيه. لذا طرح فكرة المركب الامني لفهم هذا الترابط، حيث يمثل الوضع الذي تكون فيه القضايا الامنية للدول متصلة بعضها ببعض، اي عدم امكانية النظر الى امنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية.[5]

من هنا و لأسباب امنية تتعلق باستمرار الدولة ككيان موحد ، حيث يصبح البقاء هو الهدف الاسمى للدول .المشكلة الكردية لا تخص الاكراد وحدهم بل تخص الدول التي يعيش الاكراد بينهم تاريخيا ، فالتحول القيمي الناشئ للأكراد كحركة اجتماعية تطالب بحقوقها التاريخية ، يعزز طرح معضلة الاقليات داخل الدولة القومية ، و المهم من وجهة نظر التفاعل و العلاقات بين الجماعات الاثنية ليس هو عنصر التباين الموضوعية و درجة تفاوتها ، بل ما يترتب عليها من حدة في الادراكات الذاتية ، و من مواقف و اتجاهات اجتماعية –سياسية ، و انعكاس كل ذلك في انماط السلوك و العلاقات تجاه الجماعات الاثنية الاخرى المجاورة لها او المتفاعلة معها .[6]و على اعتبارهم يمتدون عبر جغرافيا متصلة ، فان هذا التهديد يخلق فهم او ادراك بينذاتاني **Intersbjective** و هو ما يولد تصورات مشتركة لدى صناع القرار للدول المحتضنة للشتات الكردي بأهمية احتواء اي محاولة لقيام كيان كردي مستقل اذ يمثل تهديد مباشر لأمنها القومي و استمرار الدولة .

من هنا يعتبر انماط الصداقة / العداوة وتوزيع القوة بين دول الاقليم عاملان مهمان لفهم واستيعاب الديناميات الامنية في المنطقة، وفقا لنظرية المركب الامني الاقليمي **لبوزان وويفر التي** يقدمانها كإطار نظري تحليلي لأمن الاقاليم، خاصة ان هذه المركبات تمتاز بنوع من التهديدات لها خاصية الانتقال بسهولة عبر الحدود ما يعزز الترابط الامني المكثف داخل كل مركب وفي نفس الوقت يرسم حدود تميزه عن جواره. [7] بناءا على ذلك كل اقليم يشكل انماط معينة من الامن وانعدام الامن، حيث يصبح الامن هو ما تصنعه الدول. نظرية المركب الامن الاقليمي هي نظرية غير وصفية، في تحديدها للأقاليم تعتمد متغير **الامن** لا التقسيمات الجغرافية. و هو ما يجعلها مرنة تتكيف و المتغيرات الدولية، اذ يمكن لهذه المركبات الاقليمية ان تتغير او يعاد تشكيلها وفقا للممارسات الامنية للجهات الفاعلة . [8]

---

[4] ibid.52-51.

[5] Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era.(1st edion, GB: wheatsheaf, 1983) .p.106.

[6]انتوني غيدنز ، علم الاجتماع ،(ترجمة : فايز الصياغ، ط4، بيروت : دار الترجمة العربية، 2005)، ص. 313.

[7] Barry Buzan, Ole Wæver, p.49.

[8] ibid,p.48.

اعادة تشكيل مركب الامن الاقليمي للشرق الاوسط:

بخروج الجيش الامريكي من العراق في إطار استراتيجية اوباما الجديدة الارتكاز الاسيوي، دخل الاقليم مرحلة اختلال التوازن. خصوصا ان هذا الفراغ الاستراتيجي تزامن مع تحول داخلي بانهيار العراق و سوريا مما نتج عنه فراغ في القوة الاقليمية، هذا الوضع مكن لاختراقه خارجيا ،و شجع على زيادة دور القوى الاقليمية السعودية ، ايران و تركيا .وفقا لذلك تحول الشرق الاوسط من المجمع الامني المركز و الذي يعرف قوة دولية مهيمنة الى مجمع امني قياسي او معياري و الذي يعرف تعدد الاقطاب ، حيث ديناميات امن الاقليم تتشكل من خلال التفاعل بين القوى الاقليمية و الاستقطاب الداخلي ،[9] و هو ما يدفعنا بالعودة الى تقسيم الاقاليم لبوزان و ويفر في كتابهما الصادر 2003، تعتبر تركيا دولة عازلة ما بين ثلاث اقاليم : الشرق الاوسط ، اوروبا و القوقاز. في حين مثل مبدأ العثمانية الجديدة عودة تركيا للتدخل في قضايا الشرق الاوسط عبر القضية الفلسطينية، ملف النووي الايراني، التدخل في العراق وسوريا. ما يستلزم اعادة تعريف المركب ودور تركيا فيه حيث اصبحت قطبا فاعلا في مركب الامن الاقليمي للشرق الاوسط، وهو ما يستوجب اعادة تعريف مركب الامن الاقليمي الفرعي للشام. [10]

وفقا لما طرحته مدرسة كوبنهاقن حول تشكل المركبات الامنية. في مقالتنا لمساعي تحليلية ننظر الى الدول الحاضنة للأكراد اي شمال الشرق الاوسط كمجمع امني مصغر **mini-complex** ما يمكننا من الاستفادة من تطبيقات " الامن المجتمعي ، الامننة ، المركب الامني " . هذا المجمع المصغر له خصائص مركب الأمن الاقليمي، ولكن اقل حجما بحيث يتكون من عدد اقل من الدول كما يحوي فاعلين ما تحت الدولة[11] . دون البحث في دور المركب المصغر الذي يرى بوزان وويفر له خصائص العازل الاقليمي.

2/ المدخلات: الهوية الكردية كتحدي أمنى اقليمي لانهيار الدولة

تغدو سورية والعراق عاجزتين عن اعادة لملمة نفسيهما بوصفهما دولتين وستفاليتين، نتيجة تحديات سياسية وأمنية وأزمات اقتصادية مع بروز تأثير الفئات العرقية والدينية في تشكيل النتائج السياسية، مما ادى الى انزلاق البلاد نحو فوضى كاملة زادت من حدة المعضلة الامنية المجتمعية. على المستوى الإقليمي الدول الضعيفة والفاشلة لها تأثير أكبر بكثير على الدول المجاورة عندما تكون هذه الدول هي نفسها قريبة من الفشل[12] .هذا الوضع الناشئ عبر خاصية الانتشار عبر الحدود ، يجعل الدول المجاورة تعاني اكثر من غيرها من النتائج المباشرة لانهيار الدولة ، التي تنطبق عليها

[9] ibid, p491,p55.
[10] ibid.p. 48.
[11] ibid, p.490

[12] هنري كيسنجر ، مرجع سابق، ص ص. 144-145.

نظرية الدومينو في انتقال الفوضى. فقد أثبتت التجربة منذ نهاية الحرب الباردة أن العنف والصراعات المعقدة في كثير من الأحيان تمتد عبر الحدود التي يسهل اختراقها في الدول الضعيفة والفاشلة، وفي كثير من الأحيان يتم تصدير العنف وكذلك اللاجئين، وعدم الاستقرار السياسي والتفكك الاقتصادي إلى دول الجوار ويزعزع استقرار المناطق المجاورة . ويتفاقم هذا الخطر لأن الدول الضعيفة والهشة أو المنهارة غالبا ما تكون مجاورة للبلدان ذات الخصائص المماثلة .و هو ما يشجع على ظهور "الجوار السيئ " .[13] وهو واقع ينتج عن العجز المؤسساتي لانهيار الدولة، فحالة الانهيار تدل على أن الوظائف الأساسية للدولة التي تم تحديدها في النظريات المختلفة للدولة لم يعد ممكن تنفيذها. بعبارة اخرى انها تعبر عن ظاهرة خلل وظيفي في اداء الدولة بالمفهوم **الفيبري** حسب **Zartman** يركز هذا التعريف على ثلاث وظائف: الدولة بوصفها السلطة ذات سيادة ، الدولة مؤسسة صنع القرار والدولة الضامن الامني لإقليم من السكان . لذا هذه الوظائف" السيادة، الهوية، الامن، «تتصل بشكل وثيق ويصبح من الصعب الاخلال بها فضعف أحدها يؤثر بالآخرين. [14] و في هكذا وضع يصبح حكم الدولة " المركزي " غير مقبول من قبل كل الوحدات التي تشكل الدولة، تنشا حالة " **اللاامن المجتمعي** " حسب **Morten Kelstrup** ، و هي الحالة التي تطرح مدرسة كوبنهاقن من خلال روادها **بوازن** و **ويفر** الامن المجتمعي كمستوى للتهديد ، حيث أن الدول الضعيفة عرضة بشكل خاص لانعدام الأمن المجتمعي .اذ يرى **ويفر** ان امن الدولة يتعلق بالتهديدات ضد السيادة ، فإذا فقدت الدولة سيادتها لا تعيش كدولة ، في حين الامن المجتمعي يدور حول الهوية ، كذلك المجتمع اذا فقد هويته لن يعيش كمجتمع . فهو يتعلق بقدرة مجتمع ما الثبات على سماته الاساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة او الحقيقية. لذا تعتبر التهديدات ضد الامن المجتمعي ذاتية أكثر مما هي موضوعية. حيث تصبح الهوية مرجعا للأمن .[15]

وبالمثل أصبح الصراع في سورية والعراق والمساحات المحيطة بهما رمزا لتوجه مشؤوم جديد، تحلل كيانات الدول وتفككها الى وحدات قبلية، عشائرية وطائفية ومذهبية، بعضها عابرة للحدود الموجودة انعكس هذا الواقع على دول المكونة لإقليم الشام بحكم الجوار الجغرافي ودول الشرق الاوسط عموما باعتبارها امتدادا للإقليم خاصة مع سعي ميلشياتهما المتقاتلة للحصول على دعم طوائف مماثلة عبر المنطقة وخارجها لابد لصراعها من ان يعرض تماسك سائر البلدان المجاورة للخطر.[16] وهو ما يعزز طرح فكرة فقدان التماسك الاجتماعي كرمز للهوية. خاصة ان الدول الضعيفة غالبا ما تكون غير مجهزة للتعامل مع الاختلافات في الهوية والثقافة بتعبير **بوزان**، يمكن للمرء أن يرى أن الاختلافات في الثقافة والأيديولوجية والعرقية، هي التي تشكل الحدود القبلية داخل هذه الدول. فمعظم الصراعات التي تنتشر الآن

[13] Daniel Lambesh,Tobias Debiel, State Failure Revisited I:Globalization of Security and Neighborhood Effects.(INEF Report 87/2007).p.26.

[14] William Zartman, Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority , (Boulder, CO: Lynne Rienner PublishersRobert.I.1995). p.5.

[15] Paul Roe, Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma.(london: routledge .2005).p.43.

[16] هنري كيسنجر، مرجع سابق ،ص.146.

تلك التي تنطوي على عنصر المجتمعي .ولذلك، من المهم أن يأخذ هذا القطاع في الاعتبار عند دراسة الأمن على المستوى الكلي.[17]

عدم قبول الجماعات الاثنية لوضعها الراهن في المجتمع قد تختلف او تتعد اسبابه ، كما قد تختلف اشكاله و درجاته ، و لكنه حينما يتبلور في تيار هادف الى تحقيق مرام معينة ، و حينما يتوفر لهذا التيار قيادة ، وحد ادنى من الاطار التنظيمي و يدخل فيه او يلتف حوله عدد معقول من افراد الجماعة الاثنية فانه يتطور الى حركة اجتماعية **social movement** و يمكن النظر الى اهداف الحركات الاجتماعية من خلال درجة ما تطمح اليه في علاقاتها بالأغلبية اي بالجماعات الاثنية الاخرى التي تعيش معها في نفس المجتمع السياسي (الدولة) و تتراوح الاهداف من حيث الدرجة بين الانصهار و الانفصال و بين طرفي النقيضين هذين ، الذوبان و الاستقلال توجد درجات اقل ما يمكن ان تهدف اليها الحركات الاجتماعية الاثنية .[18] اما التبرير الافضل للانفصال فهو اعتماده من جانب مجموعة لتصحيح مظالم ماضية. وفي حالة الاكراد هو يخص الارض التي ضمت بشكل غير عادل من قبل الدول الاقليمية تحت تواطأ دولي، إضافة الى المظالم تاريخية والقمع والاقصاء الممنهج الذي مورس ضدهم داخل دول الاقليم.

ومن منطلق ان شمال الشرق الاوسط، اقليم متمايز الخصائص لهذا الوضع تأثيرات توجه العلاقات الثنائية توجيها مباشرا، بل وتحددها في بعض الأحيان لذا فان العلاقات التركية-السورية، التركية-العراقية، تقع من حيث التأثير المتبادل الاقليمي داخل وسط استراتيجي واحد.[19] بيد ان منطقة الفراغ الجيوسياسي التي تشكلت في شمال العراق خلال الحرب العراقية الايرانية. و التي تحولت الى حالة مزمنة مع حرب الخليج، تعد من اهم مسائل السياسة الخارجية التركية، حيث تحولت هذه المنطقة الى نقطة ضعف بالنسبة لتركيا لارتباطها بحسابات استراتيجية و ترتكز السياسات المتعلقة بهذه المنطقة على ارضية بالغة الحساسية، نظرا للعواقب المحتملة في حال اتبعت سياسات او اجراءات غير عادية .[20]

فقد اظهرت التطورات الجارية منذ 1991، حين تمت اقامة ملاذ امن Safe haven لاكراد العراق شمال خط ال عرض36 تحت ضغط التحالف الدولي عبر القرار الاممي 688. و بانهيار الحكم المركزي في العراق ، منطقة الملاذ الامن خلقت معضلة امنية مزدوجة لتركيا ، الاولى تخص قيام كيان كردي مستقل ذاتيا ، اما الثانية فهي تفاقم حالة انعدام الامن المتبادل بعد ما اعقب الحرب من تقسيم للعراق الى ثلاث مناطق ، و خطورة تحول شماله الى منطقة فراغ ، و تحول الحدود التركية – العراقية الى خط مواجهة بالنسبة لتركيا ، ليس فقط من حيث الامن الخارجي ، بل ايضا من حيث الامن الداخلي ، فسرعان ما اخذ ذلك الخط في التمدد نحو الداخل التركي بفعل اختراق حزب العمال

[17] Barry Buzan, ibid, p. 124.

[18]. انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص.316.

□□داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي. ترجمة: محمد جابرثلجي.(بيروت : الدار العربية لعلوم الناشرين. 2010). ص.433.

□□نفس المرجع، ص.168.

الكردستاني ، و نحو العمق العراقي ايضا من خلال التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق .[21] وبالمثل وضع الاكراد في سوريا على غرار العراق قد مكن لهم انهيار الحكم المركزي، الى اعلاء مطالب الحكم الذاتي وهو مطلب حزب الاتحاد الديمقراطي، بإعلانه فيدرالية "روج أفا" في المناطق الشمالية من سوريا حتى و ان كان الأكراد أقلية في سوريا، هذه الوحدة قد تندمج مع مرور الزمن مع الوحدة الكردية المستقلة ذاتيا في العراق. هذه الخطوة قد اصبحت خطرا يحدق بالوحدة الوطنية التركية .[22] خاصة مع تعاظم دور قوات حماية الشعب الكردية في محاربة تنظيم داعش في المناطق الكردية بعد الدعم الامريكي و قوات البشمركة العراقية و اكراد تركيا. مكنهم هذا الدعم من فك العزلة عن كوباني ولاحقا عبر الغطاء الجوي الروسي تمكنت من السيطرة على معظم اقاليم الشمال السوري من عفرين الى الحدود العراقية وهو ما يشكل بيئة امنية غير مستقرة مهددة لتركيا عبر كامل حدودها الجنوبية. وما يزيد من تعقيد هذا المشهد بقاء مقاتلي حزب عمال الكردستاني قادرين على الانسحاب الى داخل العراق وسورية والعثور على ملاذ امن.

3/ العمليات : امننة / نزع الطابع الامني عن الهوية الكردية

من أبرز اسهامات مدرسة كوبنهاقن للدراسات الامنية نظرية الامننة التي قدمها **ويفر**. و هي تعد العماد النظري لنظرية مركب الامن الاقليمي ، بحيث يكون كل مركب امني يعرف امننة/ نزع الطابع الامني عن القضايا محل الاهتمام للوحدات المكونة له .[23]

يعرف بوزان وويفر عملية الامننة بانها فعل خطابي ناجح والذي عبره يتم بناء فهم تاذاتاني في مجموعة سياسية لمعالجة شيئ ما على انه تهديد وجودي لقيم وحدة مرجعية معينة، للتمكن من اللجوء الى تدابير استعجالية واستثنائية للتعامل مع التهديد.[24] والهدف الرئيسي من وراء نظرية الامننة هو فهم من، لماذا، وتحت أي ظروف تصبح القضايا مامننة.[25]

ظهور القضية الكردية في تركيا كانت في تحول هذه الاخيرة من طابع امبراطوري متعددة الجنسيات إلى دولة قومية وهي عملية تجد مبرراتها في مدركات كمال اتاتورك مؤسس تركيا القومية العلمانية والذاكرة الجماعية التركية بعد تقسيم الدولة العثمانية، لذلك ترتبط امننة الهوية الكردية بالثقافة السياسية القومية حيث ينظر إلى الحكم الذاتي والمطالب المتعلقة بالهوية باعتبارها تهديدا للسلامة الوطنية ومن خلال اعلاء هذه التهديدات تم ماسست المسائل المتعلقة بالهوية الكردية مع قيام الجمهورية التركية.

ففي المجتمعات التي تكون القومية مقدمة فوق كل شيء، قد تظهر العرقية والتنظيم العرقي كتهديد ضد التماسك القومي، العدالة والدولة. قد يظهر هذا التوتر كصراع بين اخلاقيات الشمولية واخلاقيات الخصوصية. في مثل هذه

---

[21] نفس المرجع، ص.448.

[22] هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص.130.

[23] Barry Buzan, Ole Wæver, ibid, p.44.

[24] Ibid,p.491.

[25] Ibid,p.71

السياقات سينظر الى الايديولوجيا القومية للجماعة المهيمنة كايديولوجيا خصوصية بدلا من كونها ايديولوجيا شمولية كونية عامة، حيث تكون ميكانيكيات الاقصاء والتمييز العرقي أكثر جلاء من اليات الادماج والعدالة الرسمية، هذا النوع من الثنائية او الغموض هو جوهري بالنسبة الى الايديولوجيا القومية. و بالعكس كذلك حيث يمكن كذلك ان يؤدي احياء الذات الى توطيد الاطار الوطني او تفتيته، بل و حتى تحلله جزئيا على الاقل في مجموعات اكثر اتساعا .[26] كما هو الحال مع الهوية الكردية والقومية التركية. اذ قد تتعارض البنية الذاتية والبنية الوطنية او قد لا تمتزج على الاقل. ليست الهويات وحدها التي برزت نتيجة هذا التفاعل، وانما برزت ايضا معاني افعال الهويات. وهي فكرة تتلخص في قول الكسندر ووندت الهويات تحدد المصالح.

وفق ما سبق يعتبر الخطاب الهوياتي من قبل النخب التركية والذي تبعه ممارسات عملية في ضوء وجود عديد من التهديدات المحتملة. أدى إلى قمع الهوية الكردية بادرجها ضمن الأجندة الأمنية او ما يطلق عليه امننة الاقليات. تهدف تركيا من وراء ذلك الى بناء واقع او وضع اجتماعي جديد قائم على التصورات و المعايير و المبادئ المشتركة (القومية و العلمانية)، هذا الخطاب السائد الذي كانت تتبناه النخبة العسكرية و السياسية (الفواعل المؤممنة) ، سمح لها باتخاذ اجراءات و تدابير استثنائية ، مثل حالة الطوارئ ، القيود المفروضة على الحقوق الاساسية و التهجير القسري للأشخاص و غيرها من سياسات الاقصاء .

خطر التفكك كان صميم الخطاب الامني القومي التركي، الذي تبنته النخب العسكرية تحت شعار دولة واحدة امة واحدة، مكن للمؤسسة العسكرية الى التدخل في الحياة السياسية عبر الانقلابات 1960، 1971و 1980 في كل مرة يكون هناك تهديد للقيم و الهوية التركية (القومية و العلمانية) ، اذ اصدرت قوانين بمنع اللغة ، الثقافة و العادات الكردية و كل ما يتعلق بهويتها .[27]

حتى منتصف الثمانينات لم تعلن السلطات في تركيا عن قضية تسمى المسالة الكردية، الى حين نشأة حزب العمال الكردستاني. بقيادة عبد الله اوجلان فتح الحزب جبهة حرب على المصالح التركية متخذا من شمال سوريا والعراق منطقة لحماية قواعدهم الخلفية وتكثيف عملياته للمطالبة بالانفصال واقامة دولة كردية. هذه الاحداث المتزايدة استثمرتها تركيا في مواجه الحزب داخليا من خلال تأكيدها على التفريق الكامل بين الحزب كمنظمة "إرهابية" وبين المكون الكردي من الشعب، ادت الى دعم شعبي لاستخدام الاجراءات العسكرية سواء بتركيا او خارجها لملاحقة العناصر الارهابية. اما خارجيا مكن لتركيا ادراج حزب العمال الكردستاني على قائمة التنظيمات الارهابية او ما يعرف بالامننة الكلية في إطار الحرب الدولية على الارهاب، ما اكسبها المزيد من التاييد الدولي تجاه العناصر الانفصالية فتحولت المقاربة التركية من الدفاع الى الهجوم وذلك بملاحقة التنظيم داخل العراق وسوريا والقيام بعمليات عسكرية،

---

[26]توماس هايلند اريكسون ، العرقية و القومية وجهات نظر انثربولوجية ، (ترجمة : لاهاي عبد الحسين ، الكويت : عالم المعرفة 2012).ص183-184.

[27]هاينتس كرامر، مرجع سابق ، ص ص.80-81.

اوصلت العلاقات مع سوريا سنة 1998 القطيعة والتهديد المتبادل. وهو ما يمثل تحولا في الخطاب الامني التركي حول هذه التهديدات. [28]

نزع الطابع الامني عن الهوية الكردية:

تعقد المسالة الكردية ما بين داخلي وخارجي يجعل عملية الامننة/نزع الطابع الامني لها والنظر في التهديدات تأخذ بالمتغيرات التي تحدث في المستويين. هذان البعدان متداخلان يؤثران و يتأثران احدهما بالأخر، عبر ما يعرفه **جيمس روزنو** بالترابط السياسي، حيث تصبح السياسة الخارجية غير منفصلة عن السياسة الداخلية و العكس كذلك . [29]

على المستوى المحلي، التحول الديمقراطي في تركيا بوصول توركت اوزال الى حكم، خفف من القيود المفروضة على الاكراد بتبنيهم مقاربة ليبرالية متفتحة على التنوع الاجتماعي.[30] كانت حافزا كبيرا لنزع الطابع الامني للقضية الكردية، واعادة الاعتراف بالهوية والخصائص الكردية. وفي هذه الفترة نتج عن المفاوضات السرية مع حزب العمال الكردستاني ثم لاحقا مع حكومة حزب العدالة والتنمية الى اعلان وقف إطلاق النار، مما يعني ازالة التهديد المباشر للإرهاب فتح مساحات جديدة للنقاش حول القضية الكردية دون النظر اليها كأولوية امنية، والانتقال من جدول اعمال الاجندة الامنية والعودة الى النقاش السياسيي العام.

اما على المستوى الخارجي، حصل التحول في الخطاب السائد حول القضية الكردية مزيدا من الزخم مع عملية تفعيل عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي، نتيجة تعقد المفاوضات و خاصة في ما يتعلق بجانبها المعياري و هو بند يتعلق بوضع حقوق الانسان، الديمقراطية و حقوق الاقليات، في هذا السياق عملية المفاوضات كانت تتم في اتجاهين خارجي و داخلي او ما يطلق عليه **بوتنام** المستوى الثنائي ، [31]الاول مع الطرف الاوروبي و الثاني محلي (بين النخب ، المؤسسة العسكرية ، المجتمع المدني). و من هنا دفعت الضغوط الاوروبية انقرة الى اعادة تكييف سياستها الداخلية و هو ما تطلب اعادة النظر في حقوق الاكراد بالداخل ، بإعادة انتاج خطاب سياسي جديد ترتب عنه اعادة نزع الطابع الامني عن الهوية الكردية .عرفت هذه الاصلاحات بنهاية تسعينات القرن الماضي ، إسقاط قانون حجب اللغة الكردية ، ثم لاحقا اطلاق سجناء الرأي الاكراد ، حتى تشكيل الاحزاب و دخول الحياة السياسية التركية عبر بوابة البرلمان .كما ان ازالة هذا التصور حول التهديد نتج تحول في الخطابات السائدة على المستوى المجتمعي ، جاءت نتائجه على الحياة السياسية الداخلية ، حيث فاز حزب العدالة و التنمية بعديد من المناطق الكردية.[32]

---

[28]هاينتس كرامر، مرجع سابق ، ص.76.

[29] Putnam Robert, Diplomacy and domestic politics: the logic of two-level games. International Organization (42, 3, Summer 1988.427-460).p.430.

[30] هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص76.

[31] Putnam, Robert , ibid.p.434.

[32]هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص.78.

4/ المخرجات: دور المتغير الكردي في توجيه سلوك تركيا الاقليمي

تعتبر التدابير الاستثنائية العملية اللاحقة للخطاب الامني في عملية الامننة ، اي بمعنى السلوك الذي تنتهجه تركيا تجاه هذه التهديدات في جوارها الاقليمي ، اعتمدت مقاربة تصحيحية تجاه الوضع القائم على حدودها ، و هو موقف ينتج حسب **ارنولد وولفرز** لما تجد دولة ما بنيتها الداخلية خارج النمط السائد من العلاقات و بالتالي تشعر انها مهددة عبر الوضع القائم .[33]فهي تهدف الى خلق اطار اقليمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي .

وبحكم موقعها الجيوستراتيجي لها روابط مع عدة اقاليم، وضعها كعازل/نشط يتوقف على توازن معين. وفق نظرية المركب الامني، فان هذا الدور مقيد بتوزيع القوة وانماط العلاقات بين الفواعل. وفق منطق توازن القوى تركيا و ايران يشكلان ثنائية قطبية، اما علاقاتها بدول الاقليم تحدد حسب ووندت وفق ثلاث انماط من ثقافات الفوضى في العلاقات الدولية المرتبطة بتصورات الفواعل و نظرة كل طرف لذاته و ذوات الاخرين « هوبزية ، لوكية وكانطية " التي تحدد سلوك الدول سواء بالتعاون او الصراع[34].و هي الانماط التي ميزت علاقة تركيا بدول الجوار .خلال فترة التسعينات لها ميزة "لوكية " مع إيران، "هوبزية " مع سوريا والعراق بسب الأكراد والتوترات الناجمة حول حقوق مياه الفرات . و على العكس من ذلك . جاءت النيوعثمانية في ثوب ليبرالي متممة لمسار **تورغت اوزال** تجاه الاقليم. بتعبير **داوود اوغلو** : تركيا ، بوصفها وريثة الإمبراطورية العثمانية، لديها دور تلعبه في المجال السابق لنفوذها. من خلال التأثير في الاقاليم الداخلية و الخارجية لدول الجوار عملا بمبدأ تصفير المشاكل ،[35] هذه السياسة تهدف الى خلق بنية اجتماعية كانطية حيث تتوقف الجهات الفاعلة عن معاملة بعضها البعض حول المسائل الامنية و تبدأ التصرف كأصدقاء .

عملت تركيا لتحقيق التوازن بين اثنين من الضرورات المتعارضة (وئد اكراد الخارج وادماج اكراد الداخل) الى الاعتماد على مقاربتين متناقضتين فيما يخص القضية الكردية بدول الجوار دون المساس بوحدة اراضي العراق وسوريا.

سياسة المحافظة على الوضع القائم في العراق :

دفعت فوضى ما بعد غزو العراق، تركيا الى الانخراط بصورة أعمق في قضايا الشرق الاوسط. فقد اصبح العراق ساحة مفتوحة لتنامي الارهاب و تصاعد العنف العرقي و الطائفي ، هذه الفوضى الناشئة استحدثت وضع بنيوي اقليمي جديد ببروز كردستان العراق كمنطقة حكم ذاتي ، تعين على تركيا للتعامل مع هذا الوضع ان تقيم توازن دقيق بين المصالح الامنية القومية من جهة و الوضع البنيوي في العراق .بالنسبة لتركيا شكلت جملة هذه التطورات مصدرا للقلق بسب الفراغ السياسي و الامني المتزايد في شمال العراق و تأثيره على الوضع الهش جنوب شرق تركيا ، و كونها عضو حلف الناتو و الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة وهو ما يعني تقيد الدور التركي في المنطقة في اطار سياسة اشمل للشرق الاوسط الجديد الذي تفرضه امريكا .لذا دأبت تركيا للحفاظ على مجموعة من المصالح المتناقضة و المختلطة ،

[33] Barry Buzan, ibid, p. 80.

[34] Paul Roe, ibid,p.12.

[35]داوود اوغلو، مرجع سابق.ص.612.

العمل على منع قيام دولة كردية مستقلة ، و في الوقت نفسه منع اي هجوم عراقي واسع على الاكراد الذي سينجم عنه حركة لاجئين واسعة باتجاه تركيا . في حين ابقاء سلطة الحكم الذاتي الكردي في حالة ضعف يمكن لحزب العمال الكردستاني من الحصول على موطئ قدم مع الحدود التركية ويستفيد من هامش مناورة في المناطق الحدودية. إضافة الى المصالح الاقتصادية.[36]

هذا المأزق الاستراتيجي ما لبث ان تحول بعد الصدامات العسكرية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP بزعامة مسعود البرازاني وحزب اتحاد كردستان الديمقراطي الكردستاني PUL بزعامة جلال الطالباني، سنة 1993 التي افضت الى اقتسام المنطقة بين الفرقاء. وعودة حزب العمال الكردستاني للعمل العسكري . لذا انتهجت سياسة التدخل العسكري طوال التسعينات حتى وان لقيت معارضة من قبل العراق ودول الاقليم وحتى من قبل الشريك الاستراتيجي الولايات المتحدة.

لم يكن لتركيا القدرة ان تنخرط في القضايا الامنية للعراق بشكل اوسع الا من خلال لعب دور الوسيط في عديد من المسائل ما بين الفصائل الكردية او اقليم كردستان والحكومة العراقية، في هذا السياق تم نزع الطابع الامني عن العلاقات مع العراق بدءا من 2008، بانتهاج مقاربة ليبيرالية بتكثيف الاعتماد المتبادل وتوسيع العلاقات التجارية مع العراق واقليم كردستان العراق. اذ تقوم تركيا بدور الحماية لكردستان العراق و تقيم معه اشكالا من التعاون الامني و الاقتصادي، كما ترعى جهود الوساطة بين الفصائل الكردية الحزب الديمقراطي الكردستاني و حزب الاتحاد الوطني الكردستاني .[37] و تهدف من راء هذه السياسة الى تحييد اكراد العراق ازاء المشكلة الكردية في تركيا ، كما تستميل هذه الاطراف ضد حزب العمال الكردستاني من خلال تكثيف الاعتماد المتبادل و التواجد العسكري . تسعى تركيا للحفاظ على وضع يسمح باستمرار هذا التوازن حتى وان كان على حساب العلاقات التركية العراقية.

سوريا وتغيير الوضع القائم:

الدور التصحيحي لتركيا في سوريا بدا جليا منذ بدا الازمة 2011، مواكبة لدورها النشط في الشرق الاوسط. فبعد الحراك الشعبي اعتمدت مقاربة متناقضة ومبدأ تصفير المشاكل، اي نزع الطابع الامني مع سوريا 2007. بإعلاء خطاب التغيير و مطالبة نظام الاسد بإقامة المزيد من الاصلاحات السياسية الى المطالبة بتنحي الاسد من السلطة و فتح حدودها لشتى فصائل المعارضة [38]. هذه المواقف كان لها انعكاسات على العلاقات مع سوريا و دول الاقليم ايران و العراق المساندة للنظام، و نتيجة لتعقد المشهد الامني السوري ذي الامتدادات الاقليمية و الدولية و زيادة تأثير الفواعل العبر دولاتية ، عادت تركيا لانتهاج مقاربة واقعية فرضتها الضرورات الامنية في سوريا. تكثيف الخطاب الامني اعاد امننة العلاقات بين البلدين ، هذا على ضوء تهديدات بوادر كيان كردي مستقل مع عودة نشاط حزب العمال

---

[36] هاينتس كرامر، مرجع سابق. ص220.

[37]داوود اوغلو، مرجع سابق، ص.624.

[38]هنري كيسنجر ، مرجع سابق.ص.146.

الكردستاني ، إضافة الى تنظيم داعش بعد تمدده من العراق الى الحدود التركية السورية .و الاهم في ذلك تحول وحدات حماية الشعب الكردي بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي من ميليشيا محلية الى شريك دولي استراتيجي في الحلف الدولي لمحاربة داعش ، اذ يعد الحليف الميداني للعمليات الجوية التي تقوم بها كل من الولايات المتحدة و روسيا في سوريا ، هذا الدعم الدولي مهد لحزب الاتحاد الديمقراطي لإعلان كيان ذاتي مستقل عن سوريا والذي يهدف إلى ربط مختلف "الكانتونات" لتشكيل إقليم على طول الحدود التركية.[39] نتيجة هذه التغيرات الميدانية ، اطلقت تركيا عملية "درع الفرات" عبر التدخل العسكري في سوريا تهدف من خلالها الى خلق منطقة عازلة غرب الفرات تمنع بما كان اي اتصال بين الاكراد على طول الحدود التركية السورية .مهدت هذه الديناميات الامنية الى اعادة توجيه سلوك تركيا تجاه الازمة السورية و اعادة التوازن للعلاقات الايرانية التركية اللتان تعارضان إقامة اي كيان كردي في شمالي سوريا و الابتعاد خطوة عن حلفائهما الدوليين ، الداعمان لفكرة فدرلة سوريا كحل لنزاع السوري. الموقف الجديد الذي قالت أنقرة إنه جاء لخدمة مصلحتها.[40] من هنا يبرز اهمية البعد الامني الذي يحدثه المتغير الكردي في اعادة توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية، اذ تقوم المقاربة التركية على عدة اولويات، بدءا باستعادة الأمن الداخلي، حل الازمة السورية في إطار جغرافي موحد دون قيام كيان كردي والعمل على لعب دور فاعل على طاولة المفاوضات لأي إعادة ترتيب لمرحلة ما بعد الصراع في سوريا، على عكس الموقف من الازمة العراقية. الاخذ بزمام المبادرة في الازمة السورية، تجعل تركيا في منى عن اي ترتيبات جيوسياسية في جوارها قد تفرضها التسويات بين القوى الدولية.

5/ التغذية العكسية : دوامة الفعل و رد الفعل بين تركيا و الاكراد

اهمية فكرة التغذية العكسية feed back انها تمنحنا تفسيرا كيف يمكن لعملية امننة الهوية الكردية في تركيا تولد مجالا انعكاسيا لمشاعر عدم الامن .وهو ما يمكن الجهات الفاعلة من ان تعود ادراجها و تتساءل حول الكيفية التي يمكن من خلالها ان تساهم افعالها في بناء المشكلة ذاتها التي يرغبون في معالجتها .[41]فالإجراءات التي تقوم بها تركيا لتعزيز امنها القومي بإعلاء خطاب القومية التركية ، يصبح تهديدا ذاتيا للأكراد ، و بالمثل تعزيز الاكراد للهوية الكردية يعتبر تهديدا موضوعيا لتركيا كدولة قومية . و هو اشبه بالموقف الذي يصفه روبرت جرفيس بالنموذج اللولبي spiral model الذي تنتجه المعضلة الامنية لما يسعى كل طرف الى تعزيز امنه على حساب الطرف الاخر . بمعنى

[39]. Bülent Aras , Why Turkey Went Into Syria. nationalinterest. August 31, 2016
http://nationalinterest.org/feature/why-turkey-went-syria-17537

[40]كيف يؤثر التقارب التركي مع روسيا وإيران على الأزمة السورية؟ موقع / http://www.bbc.com/arabic

[41]مقتبس عن فكرة كارين فيارك حول انعكاسات اجراءات التدابير الاستثنائية في عملية الامننة .للإطلاع انظر كتاب :النظريات الدولية ، التنوع و التخصص.

أن التدابير الاستثنائية التي تتخذها مجموعة الأغلبية في سياق عملية الامننة ، و التي تهدف إلى إضعاف هوية الأقلية ، في الواقع تدفع جماعة الأقلية على أن تكون أكثر تصميما للدفاع عن هويتها .مثلما تحدث عنها **بوزان،** "التهديدات يمكن أن تعزز الهوية التي كانت معدة .حتى و ان المحاولات لقمع الهوية قد تعمل، لكن يمكنها أيضا أن تعزز كثافة مجموعة متماسكة[42]" . و بهذا الصدد يرى عالم الاجتماع **غيدنز** ، ان ممارسة التفرقة و التمييز مع الجماعات الاثنية قد يكون عاملا مهما في تنمية الوعي الادراكي الاثني نتيجة الاحساس بالاضطهاد .و بتعبير اخر تنطوي العلاقة الاثنية صراحة او ضمنا على اليات نفسية اجتماعية للاندماج inclusion و الاستبعاد exclusion اي شروط من ينطبق عليه ان يكون من جماعة " **النحن** " و شروط من ينطبق عليه الاستبعاد من هذه النحن و وضعه في جماعة الاخرين او " **الهم** ".[43] وهو ما تبرزه الخبرة الامبريقية للسياسات الامنية التركية سواء لاستيعاب او دمج الاكراد بالداخل ، لم تأتي بالنتائج المرجوة فقد بقية الهوية الكردية واقع اجتماعي طوال السنين الماضية ، ما نتج عنه نوع من الاقصاء بين النحن و الاخر ،و في حين نزع الطابع الامني عن القضية الكردية بانفتاح تركيا على التنوع الهوياتي في تركيا جاءت بنتائج مشجعة للتماسك الاجتماعي و الاستقرار الامني .

و بناءا على الطرح الذي يقدمه كوفمان في تقسيم المعضلة الامنية الى هيكلية و اخرى ادراكية .[44] يمكننا استنباط شكل اخر لدوامة الفعل و رد الفعل من حيث الامن الاقليمي . فالمتغيرات البنيوية في العراق و سورية حيث ان انهيار المركزي بالدولتين و الذي ينشا معضلة امنية هيكلية ، اي انهيار الحكم المركزي يدخل الاكراد في وضع اللا امن و ما يدفعهم الى اتخاذ تدابير حمائية لتعزيز امنهم تجاه الجماعات الاخرى ، يخلق معضلة ادراكية لتركيا بحث تنظر الى هذه الترتيبات انها قد تتطور لاحقا الى مطالب انفصالية و هو ما يعتبر تهديدا وجوديا لأمن تركيا القومي. لذا علاقة تركيا بدول المركب تتعلق بالتصورات و الادراكات التركية تجاه الاكراد فيها . و هو ما يمكن ملاحظته بخصوص اقليم كردستان العراق ، حيث نزع الطابع الامني مع اقليم كردستان العراق كانت نتائج ايجابية من حيث الامن الداخلي او الخارجي، بيد انه انخفضت وتيرة الهجمات الارهابية ، حتى انه تم عزل حزب العمال الكردستاني في محيطه الكردي.

في حين السلوك الهجومي لتركيا في سوريا لاحتواء التهديدات الخارجية و مهاجمة قوات الحماية الكردية بربط حزب الاتحاد الديمقراطي بحزب العمال الكردستاني ، عمليات الامننة هذه ترتب عنها انعكاسات على الامن الداخلي التركي ، الذي عرف تصاعد وتيرة الاعمال الارهابية في تركيا بعد الدور الجديد الذي تقوم به في سوريا و العراق ، و هو ما يفسر كيف ان السلوك التركي المبني على احتواء التهديدات الكردية كيف ينعكس على امنها الداخلي.

---

[42] Paul Roe,ibid,pp.70-71.

[43] غيدنز ، انتوني ، مرجع سابق ، ص.315.

[44] Paul Roe,ibid,p.31.

الخاتمة :

يعرف الشرق الاوسط بنية ديناميكية متعددة الاتجاهات تشكلت عبر التاريخ، نتيجة التأثيرات المتبادلة بين التحولات الداخلية والتدخلات الخارجية. فنظير التوزيع الديمغرافي للأكراد في شمال الشرق الاوسط، فان النظر في المسالة الكردية يتطلب تحليلا عابرا للمستويات، لذا تمكننا نظرية مركب الامن الاقليمي في فهم واستيعاب هذه المتغيرات وتأثيرها على توجهات الدول حيث يصبح الامن ما تريده الدول.

وعلى هذا الاساس فان الفوضى الناشئة نتيجة التغيرات البنيوية في العراق وسوريا لها امتدادات الى العمق التركي، بحيث يصبح التحول القيمي الناشئ للأكراد كحركة اجتماعية تطالب بحقوقها التاريخية وتشكيل كيان جامع تهديدا وجوديا لأمن تركيا، حيث يصبح امن تركيا مقترنا بجوارها الاقليمي ومن هنا فان عملية امننة/ نزع الطابع الامني عن الهوية الكردية يتجاوز الداخل التركي الى الجوار وبالمثل هذا الواقع الذي يفرضه الادراك الكردي ينعكس على السياسة الداخلية التركية ويعيد توجيه سلوكها تجاه العراق وسوريا. لذا علاقة تركيا بأكراد الخارج تتعلق بالتصورات التركية تجاه اكراد الداخل.

قائمة المراجـع :

اوغلو، احمد داود..العمق الاستراتيجي. ترجمة : محمد جابرثلجي. بيروت : الدار العربية لعلوم الناشرين. 2010.
كيسنجر، هنري. النظام العالمي " تاملات حول طلائع الامم و مسار التاريخ ". ترجمة :فاضل جتكر. بيروت : دار الكتاب العربي . 2015 .
غيدنز ، انتوني ، علم الاجتماع . ترجمة : فايز الصياغ.ط4، بيروت : دار الترجمة العربية.2005.
كرامر ،هاينتس . تركيا المتغيرة . ترجمة : فاضل جكتر. الرياض :العبيكان. 2001
اريكسون ، توماس هايلند . العرقية و القومية وجهات نظر انثربولوجية . ترجمة : لاهاي عبد الحسين . الكويت : عالم المعرفة. 2012 .
كيف يؤثر التقارب التركي مع روسيا وإيران على الأزمة السورية؟ موقع / http://www.bbc.com/arabic
Buzan, Barry and Wæver, Ole. Regions and powers: the structure of international security.New York: Cambridge University Press.2003.
Buzan, Barry. People, States and Fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era. 1st edion, GB: wheatsheaf, 1983 .
Roe, paul . Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma.london: routledge .2005.
Zartman, William. Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority . Boulder, CO: Lynne Rienner PublishersRobert.I. 1995.
Putnam ,Robert D. Diplomacy and domestic politics: the logic of two-level games. International Organization 42, 3, Summer 1988.427-460.
Lambach ,Daniel.Tobias, Debiel. State Failure Revisited I:Globalization of Security and Neighborhood Effects.INEF Report 87/2007
Bülent ,Aras.Why Turkey Went Into Syria. nationalinterest. August 31, 2016
http://nationalinterest.org/feature/why-turkey-went-syria-17537